القسم كقوله تعالى تفتؤ لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت
في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها قوله
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي لتوقيت
فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك
اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة
ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام
نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم اي ومن اجل كونه توقيتا
لشي احتيج الى كلام لانه ظرف اي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف
فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا
او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية
والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام ابي
زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا قال س
وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها
لنفي الحال قال الرضي قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان
خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وحكم ما حكم
ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به واصل
ليس ليس كصيد كما يقال في علم علم وفي صيد صيد ولم تقلب الياء الفا
ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وس والاكثرون على انه فعل غير
متصرف خلافا لابي علي فقال انه حرف قال الرضي والاولى الحكم بفعليته
لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الافعال [illegible]
كما ذكرنا في هذه قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وذلك
لانها افعال تقوى على التصرف في العمل بتقديم المنصوب على المرفوع قوله
وهي في تقديمها اي الاخبار عليها اي الافعال انفسها على ثلثة اقسام

قسم يجوز وهو من كان الى راح وذلك لانها افعال قوية على العمل في
التقديم عليها ولا مانع يمنع من تقدمه عليها قال الرضي ثم نقول اذا
كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان
واخواته وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت قوله وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما
وذلك انه لا يجوز تقديم الخبر على ما النفيية لان لها صدر الكلام
ولا يجوز توسط الخبر بين ما النفي والفعل في هذه الافعال
اتفاقا كما ذكرنا لانه لزمت هذه الافعال حتى صار كبعض حروفها
فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل
حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف
النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر
بين الافعال ونفسها اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها
اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة
التفسير خلافا لابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما واما ما دام
فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها لان ما مصدرية وما
بعدها صلتها ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ولا ان
يفصل بينهما بشيء كما بين في الموصولات واما غير ما دام فاجاز الكوفيون
غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما
لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة الاثبات
فهي كجزئها بخلاف نحو [illegible] وما انفصل فانها لا تلزم
بل يجوز حذفها لفظا ومعنى والفصل بين الفعل وبينها ولم يجز
ذلك في هذه الافعال قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس فالاكثر على
جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها
حرف كما فالحقوها بها كما ان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه

Copyright © King Saud University